

- ٢ غموض يحيط بزيارة وزير الدفاع الإيراني
- ٥ مصادر: المالكي يمهّد لإقالة محافظ بغداد
- ٧ أميركا تستعد لتوأمة البصرة وهيوستن النفطية
- ٨ برشلونة يواجه مازقا دفاعيا أمام الريال بقيادة أبرز مدافعيه



الوقف الشعبي؛ تهديدات القاعدة باستهداف مرآقنا المقدسة تستدعي تشكيل لواء حمايتها

كشف ديوان الوقف الشعبي، الأربعاء، عن وجود تهديدات من تنظيم القاعدة باستهداف الأضرحة الدينية والمزارات والمرقد والجوامع الحسينيات في عموم العراق، مطالباً بتشكيل لواء لحماية تلك الأماكن. وقال نائب رئيس ديوان الوقف الشعبي سامي الموسوي في بيان له أمس إن هناك "ضرورة للإسراع في تشكيل لواء لحماية الأماكن الدينية نظراً للتهديدات الأمنية الخطيرة التي يمر بها البلد بصورة عامة وبعض المحافظات بصورة خاصة مثل

محافظة ديالى وبابل وصلاح الدين". وأوضح الموسوي أن هذه الفكرة نشأت بعد تفجير ٧ مرآق في ديالى في العام الماضي وأكثر من خمسة مرآق لأولاد و نزارى المعصومين (ع) قد فجرت بالكامل في كركوك وقبل أيام تعرض مرقد سلمان المحمدي الى تفجير ومقتل العديد من الزوار الأجانب والعراقيين وما حدث سابقاً في سامراء حيث تعرض مرقد الإمامين العسكريين للتفجير مرتين. وأشار نائب رئيس ديوان الوقف الشعبي

إلى أن "هناك الكثير من العتبات مهددة وبشكل مستمر من قبل القاعدة وازلامهم وبشكل علني". وأضاف الموسوي "ارتأينا أن تكون هناك جهة تتحمل هذا العبء الأمني على حماية العتبات وزوار العتبات على غرار ما معمول في وزارة الداخلية وهو مديرية لحماية الشخصيات ولواء حماية السفارات والهيئات الدبلوماسية وكما معلوم أن مقدساتنا ومرآقنا ومزاراتنا ومساجدنا لها عظيم الأهمية في حمايتها".

المالكي يدعو إلى إجراء الانتخابات المحلية في موعدها وينتقد حكومة الشراكة

بغداد / المدى

دعا رئيس الحكومة نوري المالكي، أمس الخميس، أعضاء مفوضية الانتخابات الى إجراء انتخابات مجالس المحافظات في موعدها وعدم الاستجابة للضغوط، فيما أعرب أعضاء المفوضية عن تفاعلهم بإمكانية انتهاء الاستعدادات لإجراء الانتخابات المحلية في أسرع وقت. وقال المالكي في بيان له، الخميس، تلقت المدى نسخة منه، على هامش استقباله أعضاء مفوضية الانتخابات إن "من الضروري تحكيم قواعد العمل وعدم التمييز أو الانحياز لأي جهة سواء كانت سياسية أو قومية أو دينية أو طائفية". داعياً إلى إجراء انتخابات مجالس المحافظات في موعدها المحدد دون أي تأخير.

ودعا المالكي "أعضاء مفوضية الانتخابات الى عدم الاستجابة للضغوط أو المطالب التي تكون خارج معايير العدل والحق"، مؤكداً دعم الحكومة لمفوضية الانتخابات ومساندتها من أجل إجراء انتخابات شفافاً وسلمية". من جانبه أبدى أعضاء مفوضية الانتخابات تفاعلهم بإمكانية الانتهاء من الاستعدادات اللازمة لإجراء الانتخابات بأسرع وقت، مشيرين إلى أن المفوضية لا تستطيع إجراء الانتخابات بدون تعاون الحكومة ودعمها. من جانب آخر أكد رئيس الوزراء على العمل في المرحلة المقبلة على التخلص من حكومة الشراكة الوطنية والاتجاه نحو تشكيل حكومة الأغلبية.

وقال في حديث لقناة "روسيا اليوم"، إن هناك "ضرورة أن تكون الحكومة المقبلة حكومة أغلبية سياسية لتتسجم مع روح الديمقراطية وتتخلص من عقلية أن الأغلبية ينبغي أن تتحكم بأغلبية الشعب العراقي". وبخصوص الأزمة السورية لفت المالكي إلى أن العراق هو البلد المتأثر الأول بتداعيات

ما أعلنه أمير عموم قبائل الديلم ماجد السليمان في (٦ أيار ٢٠١٢)، عن تشكيل كتل سياسي جديد يضم عدداً من عشائر وأعيان العراق. يذكر أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

أعلنت، في (٢ تموز ٢٠١٢) عن تأجيل انتخابات مجالس المحافظات المقررة مطلع العام المقبل ٢٠١٣، إلى شهر نيسان المقبل، فيما حملت رئاسة مجلسي الوزراء والنواب المسؤولية.

وإجراء انتخابات حرة ونزيهة". وتنهد البلاد حالياً بتشكيل كتلتين سياسيتين جديدتين في مختلف المحافظات العراقية للمشاركة في انتخابات مجالس المحافظات المقرر إجراؤها مطلع عام ٢٠١٣، كان آخرها



بناية القشلة..... تصوير: محمود رؤوف

وفي الوقت الذي تضاربت الآراء حول إمكانية نجاح المؤتمر في تسوية الخلاف بين الأطراف المشاركة في الحكومة، لوح نواب عن ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الحكومة نوري المالكي بحل البرلمان وإجراء انتخابات تشريعية مبكرة، حسبما أكد ذلك النائب صادق اللبان: "لا توجد مؤشرات لحل الأزمة لأن جميع الأطراف المشاركة في الحكومة متمسكة بمواقفها، ومع التعطيل المقصود لدور البرلمان التشريعي، نرى بأن حله وتشكيل حكومة أغلبية سياسية ثم إجراء انتخابات مبكرة هو السبيل الوحيد لتجاوز الأزمة السياسية التي اندلعت بسبب اعتماد ما يعرف بالحكومة التوافقية".

وفي الشأن ذاته أعرب النائب عن دولة القانون علي العلاء عن اعتقاده بإمكانية تشكيل حكومة أغلبية سياسية لأنها وبحسب وصفه: "أصبحت مطلباً شعبياً، ودولة القانون يمتلك القاعدة البرلمانية التي تؤهله لضمان نجاح هذا التوجه"، محملاً الأطراف المشاركة في الحكومة مسؤولية تراجع الأداء التنفيذي: "لأنها تضع العراق أمام الإداء الحكومي على الرغم من أنها ممثلة بالعدد الكبير من الوزارات

حادث المنصور أمس يكشف صراع الشركات الأمنية في العراق

وإنهاء مطالبه التيار الصدري والقائمة العراقية والتحالف الكردستاني بسحب الثقة عن الحكومة لوح دولة القانون بحل البرلمان، وأيده في موقفه بعض الكتل النيابية.

أكد مصدر عسكري عراقي رفيع المستوى أن البلاد ستواجه تحدياً أمنياً جديداً اسمه صراع مافيات الشركات الأمنية الخاصة الأجنبية والعراقية التي يفترض أنها تعمل على تثبيت الأمن مقابل مبالغ مالية كبيرة.

وقال المصدر اليوم إنه لا يستبعد أن يكون الحادث الذي استهدف في بغداد صباح أمس قافلة تابعة لإحدى الشركات الأمنية جزءاً من الصراع على النفوذ بين تلك الشركات التي توفر الحماية لشخصيات وشركات أسلحة ونفط واتصالات عاملة في العراق إلى جانب توفير الحماية إلى مؤسسات ومشروعات حيوية من بينها مطار بغداد الذي تتولى شركة بريطانية تتمتع بعلاقة قوية مع أحد الشخصيات العراقية البارزة، توفير الحماية له.

وكان صباح أمس سجل حادثاً قتل فيه أربعة أشخاص وأصيب ١١ بجروح في انفجار سيارة مفخخة استهدفت موكب إحدى الشركات الأمنية الخاصة في غرب بغداد، ولقاً لهما من أمني وطبية.

وقال مصدر في وزارة الداخلية لوكالة فرانس برس إن "أربعة أشخاص قتلوا وأصيب ١١ بجروح في انفجار سيارة مفخخة مركونة على جانب الطريق عند شارع الاميرات في منطقة المنصور غرب بغداد".

وأضاف إن "الانفجار وقع عند حوالي الساعة ٠٩:٠٠ (٠٦:٠٠ تغ) واستهدف موكب شركة أمنية خاصة".

وأكّد مصدر طبي في مستشفى البروك في غرب بغداد تلقي أربع جثث ومعالجة ١٤ شخصاً أصيبوا في الانفجار.

وتتولى شركات أمنية خاصة في العراق حماية العاملين في بعض الشركات الأجنبية ورجال الأعمال بالتنسيق مع وزارة الداخلية.

اللجنة التحقيقية تؤكد أن سلاح السجناء أقوى من سلاح الحراس

محافظ صلاح الدين يحمل "المحيطين" برئيس الوزراء هروب سجناء تكريت

يفوق كل ما لدى أفراد الأمن من حيث النوعية. وقال عبد في مؤتمر صحفي عقده في مبنى البرلمان وحضرته "شفيق نيوز" إن الاجتماع الذي عقد اليوم مع لجنة الأمن والدفاع البرلمانية نواب صلاح الدين، خرج بنتوصيات عدة ومنها الإسراع في تعيين قائد شرطة كفاء خلفاً للمقال بسبب فرار السجناء. كما أوصى المجتمعون بتشكيل لجنة من نواب المحافظة والمحافظ ورئيس مجلس المحافظة للاجتماع بوزير الدفاع والوكيل الأقدم لوزارة الداخلية ووكيل الاستخبارات لمعالجة الوضع الأمني في صلاح

الدين، ولما ذكره المسؤول المحلي، وتابع "كما تم الاتفاق على ضرورة إعادة التحقيق بالحوادث السابقة وسجن تكريت بسبب الاختصاص المكاني، ومحاسبة المقصرين الذين ثبت تورطهم وفسادهم واستبدال الضعفاء، وإعطاء صلاحيات أمنية للمحافظة".

وقال عبد إن "ما موجود في السجون من أسلحة يفوق من حيث النوعية ما موجود عند الشرطة والجيش... يجب أن يكون للمحافظات صلاحية في موضوع تعيين القيادات الأمنية".

وجود استخبارات كاذبة من قبل المحيطين به". وبرا المحافظ وزارة العدل من أي مسؤولية تجاه ما حدث في تكريت لتضليل وكذب كبير على القائد العام فالوزارة أرسلت أكثر من كتاب رسمي لجناب المحكومين بالإعدام لكن القوات الأمنية في المحافظة لا تستطيع إرسالهم بسبب تخوفهم من تبعات تنفيذ هذه الكتب".

فيما كشف المحافظ عن أبرز تداعيات حادثة سجن تكريت، وقال إن "التضليل مستمر من قبل المسؤولين من الجيش والشرطة، ورئيس الوزراء لمن ينجح في ظل



أحمد عبدالله عبد

بذورنا إلى القيادة العامة للقوات المسلحة ووزارة الداخلية فضلاً عن لجنة الأمن والدفاع النيابية". واستدرك لكن دون جدوى هناك تضليل وكذب كبير على القائد العام للقوات المسلحة (المالكي) وعلى قائد القوة البرية من قبل القائمين على الأجهزة الأمنية في المحافظة". وكان عبد قد شارك في اجتماع ضم نواب المحافظة في مجلس النواب ولجنة الأمن والدفاع للبحث في تداعيات حادثة سجن تكريت.

وقال عبد في مؤتمر صحفي عقده في مبنى البرلمان ببغداد حضره مراسل "شفيق نيوز" "كانت لدينا معلومات مسيقة بشأن الترتيب للعملية وكل المعلومات التي وصلتنا وأصلناها

اتهم محافظ صلاح الدين احمد عبدالله عبد، الخميس، القيادة الأمنية في محافظته بتضليل القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي وقيادات الأجهزة الأمنية في المحافظة والدفاع بحقيقة الوضع الأمني في المحافظة، وذلك بعد أيام من حادثة سجن تكريت.

وقال عبد في مؤتمر صحفي عقده في مبنى البرلمان ببغداد حضره مراسل "شفيق نيوز" "كانت لدينا معلومات مسيقة بشأن الترتيب للعملية وكل المعلومات التي وصلتنا وأصلناها

وزير الدفاع الإيراني " سعيد " بحضوره إلى البرلمان والنجفي يتهم " الصهاينة " بالمؤامرة

الارهاب في المنطقة، فيما أبدت طهران استعدادها للتعاون مع بغداد في مختلف المجالات. وتأتي زيارة وحيدى بعد يوم واحد من إعلان الحكومة العراقية عن السماح لطائرة شحن إيرانية بالتوجه إلى سوريا بعد تفتيشها في مطار بغداد الدولي، والتأكد من عدم نقلها أسلحة إلى دمشق.

وتعد زيارة وحيدى هي الأولى من نوعها لوزير دفاع إيراني إلى العراق منذ سقوط نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣، فعلى الرغم من زيارة العديد من المسؤولين الإيرانيين وعلى رأسهم الرئيس الإيراني أحمد نجاد للعراق في عام ٢٠٠٧ إلا أن المسؤولين العسكريين الإيرانيين لم يقدموا على زيارة البلاد باستثناء حديث بعض وسائل الإعلام عن زيارات مسؤول ملف العراق في الحرس الثوري وقائد فيلق القدس الجنرال قاسم سليماني.

وعلى الرغم من تحسن العلاقات العراقية الإيرانية في المجالات السياسية والاقتصادية عقب سقوط نظام صدام حسين إلا أنها المشكل المتواصلة من حرب السنوات الثماني بين البلدين لا تزال عالقة خصوصاً في قضايا الحدود والممرات المائية.

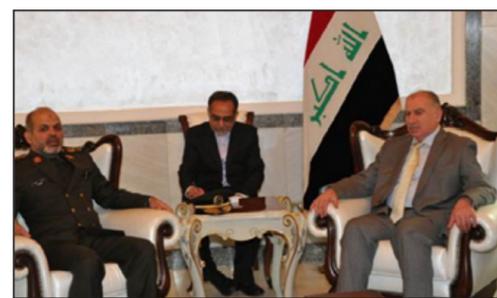
وشهدت العلاقات العراقية الإيرانية خلافات كثيرة ترجع إلى عقود من

المنطقة يزعزع أمنها" وعد وحيدى دعم أميركا وبعض الدول الغربية للإيرانيين المجرمين سبج المنطقة إلى الفوضى في إشارة إلى الأحداث في سوريا. من جانبه استهجن النجفي تدخل الدول الأجنبية من خارج المنطقة في الأزمة السورية" معتبراً أن "دعماً للإرهابيين سبب التصعيد الأزمة وغياب الأمن في المنطقة".

وأعرب وحيدى خلال اللقاء، بحسب وكالة الأنباء الإيرانية، عن استعداد طهران لمساعدة القوات المسلحة العراقية.

وكانت لجنة العلاقات الخارجية البرلمانية كشفت، في (١٧ تشرين الأول ٢٠١١)، أن رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجفي، عقد اجتماعاً مع رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني علي لاريجاني خلال حضورهما مؤتمر البرلمانات العالمية في العاصمة السويسرية برن، وطرح خلاله مبادرة تتضمن أن يستضيف العراق حوراً رابعاً بين قوى المنطقة المتملة بالعراق وإيران والسعودية وتركيا بهدف معالجة القضايا الطارئة.

ووصل وحيدى، أمس الأربعاء العاصمة بغداد والتقى رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي الذي أكد خلال اللقاء على ضرورة التعاون بين العراق وإيران لتثبيت الأمن والاستقرار ومكافحة



النجفي يستقبل وحيدى

يتشد إقامة علاقات حسنة ومتوازنة مع جميع دول المنطقة". ورحب أسامة النجفي بمشاركة إيران في إعادة اعمار العراق، موضحاً أن "نواب البرلمان العراقي يدعمون مشاركة إيران في التنمية وبناء القدرات والتعاون مع الحكومة العراقية". وأشار رئيس مجلس النواب العراقي إلى الظروف الصعبة والحساسية في المنطقة، وبين أن "الكيان الصهيوني هو المستفيد الوحيد من الفرقة والتشتت بين دول المنطقة لأن الهدف الرئيسي لهذا الكيان هو تدمير المنطقة".

وإلى النجفي بنسبة " الأعمال الإرهابية"، داعياً إلى "الحوار

مؤكداً على "أهمية العلاقات المتوازنة التي تضمن وحدة الإسلام وتلاحم شعوب المنطقة".

والمهندس ييشتر بمستقبل مشرق للعراق". وشرح وحيدى العلاقات الدفاعية بين إيران والعراق، وقال: "نعتمد بان الجيش العراقي يجب أن يكون من أقوى جيوش المنطقة ليتمكن من المحافظة على وحدة أراضي العراق الحر والمستقل وسيادته الوطنية".

من جانبه أشار رئيس البرلمان العراقي إلى أن "الشعب العراقي في الوقت الحاضر له كلمة الفصل في إدارة شؤون بلاده"، وقال: إن "مجلس النواب العراقي يصدر تشريع القوانين لاستكمال وتثبيت العملية السياسية".

وأضاف: إن "العراق المستقل والحر